



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة احمد بوقدرة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بودواو، الجزائر
مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة
فرقة البحث prfu: "المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث
الأطراف، النطاق والاثار"



14 AVR. 2022

تنظم ملتقى وطني افتراضي عبر تطبيق *Google Meet*



حول:

"المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث الأطراف، النطاق والاثار"

يوم الثلاثاء 5 اפרيل سنة 2022

هيئة الملتقى الوطني الإفتراضي

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني الإفتراضي: أ.د. ياحي مصطفى مدير جامعة بومرداس

المشرف العام على الملتقى الوطني الإفتراضي: أ.د. بن صغير عبد العظيم

عميد كلية الحقوق بودواو بومرداس

رئيسة الملتقى ورئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة خواترة سامية

اختتمت فعاليات الملتقى الوطني الإفتراضي الموسوم بـ"المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث الأطراف، النطاق والأثار" المنعقد يوم الثلاثاء الموافق لـ 05 أبريل 2022، وقد انبثق على هذا الملتقى العلمي مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها برئاسة الدكتورة : خواترة سامية مع مجموعة من الباحثين من مختلف جامعات الوطن،



14 AVR. 2022

الدكتور منصوري هواري، جامعة أدرار.

الدكتورة قرنان فضيلة، جامعة بومرداس.

الدكتورة زروق نوال : جامعة سطيف 2.

الدكتور: بن قايد علي محمد لمين، جامعة بومرداس.

الدكتورة بوع إلهام، جامنعة بومرداس.

الدكتورة: زوار حفيظة، جامعة بومرداس.

طالب الدكتوراه: رحالي سيف الدين، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: ضيف الله فاطمة، جامعة المدية.

طالبة الدكتوراه: كاب أمال، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: بن عبد الرحمن سميرة، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: فازية واعمر، جامعة بومرداس.



وقد تشرفت كلية الحقوق والعلوم السياسية خلال هذا الملتقى العلمي باستضافة السيدات والسادة الباحثين من أساتذة التعليم العالي والدكتورة وطلبة الدكتوراه الذين شرفونا بخبراتهم وكفاءاتهم وعطائهم وجهودهم التي تضمنتها مداخلاتهم القيمة، والتي مكنتنا من الخروج بالنتائج والتوصيات التي شارك في وضعها جميع الأطراف. فلكل الشكر على هذه اللقى ولكل الشكر على هذا الدعم ولكل الشكر على عطائكم وتعاونكم ومرونتكم والتي بلا شك ساعدتنا كثيراً في القيام بمهامنا في رئاسة هذا الملتقى.

دون أن ننسى أن نشكر السيد رئيس جامعة محمد بوقرة، يومراس، البروفيسور ياحي مصطفى على اتاحتة لنا ولكل الباحثين فرصه النشاط العلمي، كما أشيد بالدور الرائد والمشهود والمبادرات البناءه التي يقوم بها السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، البروفيسور بن صغير عبد العظيم لتطوير وتعزيز مسيرة الكلية على جميع المستويات، كما أود أن أثمن عالياً الدعم الكبير والمساندة المستمرة التي وجدها من الأستاذ الدكتور درويش جمال نائب العميد المكلف بالدراسات وشئون الطلبة، فلقد كان لتواجده المستمر وأرائه السديدة واستشاراته ومشاركته الإيجابية في النقاشات الأثر الكبير في تسهيل مهمتي لرئاسة هذا الملتقى.

وسنعرض أهم التوصيات التي خرج بها هذا الملتقى الوطني الإفتراضي:

- لابد فيها من صياغة إطار شريعي يتسم بالمرونة وقابل للتبدل حتى يواكب التطور التكنولوجي الحاصل الذي يجب أن تتماشى معه القواعد والاحكام الناظمة للمعاملات الالكترونية.

- تعزيز حماية التعاملات الالكترونية خاصة وأنها تجد صعوبة في اثبات العقود والمعاملات التي تتم الكترونياً وتحتاج فهما تقنياً دقيقاً وهذا لا يمكن



أن يمتلكه كل الناس.

- تعديل قانون التجارة الإلكترونية ١٨-٥٥ من خلال إدراج نصوص قانونية تنظم وسائل الدفع الإلكتروني وفقاً للتطورات التكنولوجيا الحاصلة.
- التأكيد على ضرورة تفعيل الحماية القانونية التي تケف التعامل بها من خلال سن نصوص تجرم وتعاقب كل مخالف للأحكام القانونية التي تنظمها لتحقيق الردع.
- ضرورة تفصيل المشرع في الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني بهدف تحقيق الأمان القانوني.
- الإسراع في إصدار نصوص قانونية تتضمن أحكام واضحة للتحقق من أهلية المتعاقد الإلكتروني و عدم ترك ذلك للقواعد العامة .
- ضرورة النص بشكل مفصل عن الوسائل التقنية للتحقق من الأهلية وإسنادها للمتعاقد و عدم الاكتفاء بوسائل التوقيع و التصديق الإلكتروني .
- تنظيم سلطة التصديق الإلكتروني تماشياً مع تطور التجارة الإلكترونية .
- حماية المتعاقد الإلكتروني حسن النية من خلال تبني نظرية الوضع الظاهر و مبدأ الجهل بالقانون الأجنبي .
- تعميم سياسات حماية المستهلك ومواءمة تشريعات حماية المستهلك مع تشريعات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز ثقة المستهلكين بالتجارة الإلكترونية.

١٤ AVR. 2022



- الاسراع بتحويل السجلات والمستندات التقليدية الى الكترونية خاصة التجارية منها وفرض غرامات مالية مشددة على كل متلاقي عن القيام بهذا الاجراء.
- ضرورة تعديل النصوص القانونية الخاصة بالادارة التقليدية واعتماد نصوص جديدة تتماشى والتحول نحو الادارة الالكترونية.
- على المشرع الجزائري سن قانون موحد للمعاملات الالكترونية الذي يشمل كل أنواع التعاملات: المدنية، التجارية، الادارية ، الحكومية، الاقتصاديةونحو ذلك، لأن القانون 18-05 يخص التجارة الالكترونية فقط.
- ضرورة تضافر الجهود التقنية جنبا الى جنب مع الجهود والتدابير القانونية لمعالجة ما اسفرت عنه التجارة الالكترونية من مشكلات و يجاد تنظيم قانوني دولي موحد و خلق بيئة ملائمة لهذه التجارة .
- إنشاء قطب قضائي متخصص بتشكيله بشرية متخصصة في تسوية المنازعات المترتبة على المعاملات التي تتم في البيئة الالكترونية.
- تفعيل آليات الحماية من الرقة والقرصنة الالكترونية وغيرها من الطرق الاحتيالية لتحقيق حماية وثقة أكبر .

14 AVR. 2022

